مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازَةٌ من وزارة التّعليم العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السنة السابعة- العدد الخامس عشر

نيسان ١٤٤٣هـ- شهر رمضان ٢٠٢٢م

الأثرُ الفِكرِيُّ وَالسُّلُوكِيِّ لِلإِمَامِ عَلِيٍّ (عَلَيهِ السَّلَامُ) فِي الحِفَاظِ عَلَى هُوِّيَّةِ المُجتَمَعِ الإِسلَامِيِّ

The intellectual and behavioral impact of Imam Ali (peace be upon him) in preserving the identity of the Islamic community

الأستاذ الاوّل المتمرّس

صَاحِب مُحَمَّد حُسَين نَصّار

Experienced Senior Professor

Sahib Muhammad Husayn Nassar

ملخص البحث

سارت سياسة الإمام علي (عليه السلام) الفكرية والسلوكية في اتجاه الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي، واتخذ أمير المؤمنين (عليه السلام) إجراءات وقرارات في ذلك، مما جعل سياسته (عليه السلام) الأولى من تلكم السياسات التي توالت على الأمة الإسلامية وغيرها، مما دفع العالم إلى الاحتفاء بهذه الشخصية المتميزة والنظر إلى ما قدمته من علوم تنفع الإنسانية جمعاء، على المستويات المختلفة، السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، والإفادة منها بما يكون قدوة وأسوة.

Abstract

Imam Ali behavioral and intellectual policy based on preservation of the Islamic Society identity by taking action and decision and that's why it's the best policy for the Islamic nation. It is for this reason that the world celebrates this great character, and consider his sciences on various levels.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الرسول الكريم وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

امتازت سياسة الإمام علي (عليه السلام) الفكرية والسلوكية في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي بعدد من المميزات جعلتها الأولى من تلكم السياسات التي توالت على الأمة الإسلامية وغيرها مما حدا بالواقع أن يحتفي بهذه الشخصية المتميزة والنظر إليها والإفادة منها بما يكون قدوة وأسوة.

ومن هنا، فقد وقع الاختيار على كون موضوع الدراسة هو (الأثر الفكري والسلوكي للإمام علي (عليه السلام) في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي) لما لها من مضامين وآليات وطرق في قيادة الأمة وصيرورتها مصداقًا لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1].

وقد انتظم البحث عن ذلك ضمن مقدّمة وبحث تمهيدي ومطالب ثلاثة وخاتمة لأهم النتائج التي توصل لها الباحث وأخيرًا قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة.

فالمقدّمة اشتملت على بيان أهميّة الموضوع وسبب اختياره والأطر العامة لمنهجيّة الباحث في بحثه، والبحث التمهيدي يبين شخصية أمير المؤمنين (عليه السلام)، والمطلب الأول المعنون (الأثر الفكري للإمام علي (عليه السلام) في حماية المجتمع) تناول السياسة المالية والداخلية وتربية الأمة والدعوة إلى توحيد صفوف الأمة.

وكان المطلب الثاني (الأثر الفكري للإمام علي (عليه السلام) في الاستقرار السياسي المجتمعي) باحثًا عن أهم الخطوات التي

اتبعها الإمام علي (عليه السلام) في بلورة استقرار الأمة متمثلًا باستقرار الكوفة وطبيعة معالجة الخليط البشري المتواجد فيها مضافًا لمعالجة العوامل الداخلية والخارجية والقيمية التي تحيط بحكومته (عليه السلام).

أما المطلب الثالث فقد تناول (الأثر السلوكي الواقعي للإمام علي (عليه السلام) في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي).

وكانت الخاتمة مُستعرضة لأهم النتائج التي توصل لها البحث وأفرزتها معايير البحث العلمي، وأخيرًا مبينًا أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

التمهيد:

منذ بداية خلق البشرية وتكوّن أول مجتمع إنساني توالت الحكومات على وجه الأرض وقد كان الإنسان دائمًا ينادي بالحكومة العادلة التي تنصف أبناء شعبها بحمايته والحفاظ على هويته، وتحققت هذه العدالة في عدد من الحُقب الزمنية كما في زمن النبيين داوود وسليمان (عليهما السلام) وكذا في عهد تولي نبي الله يوسف (عليه السلام) للوزارةِ الفرعونية.

وقد حاول الفلاسفة منذ بداية التفكير الفلسفي للإنسان أن يستنبطوا قواعد وتوجهات تحدد شكل الأفكار والسلوكيات التي تنهض بمسؤولياتها لخدمة الجميع، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك أفلاطون في جمهوريته حين نادى بأنّ العدل في الأحكام وتقدم الشعوب لا يمكن أن يحدث إلَّا في مجتمع يَحكمهُ الفلاسفة الذين هم نُخَبة المجتمع ولأنهم يتميزون بالحكمة والتفكير العميق من دون غيرهم من شرائح المجتمع.

وكذلك الفارابي الفيلسوف الإسلامي حين نادى بذلك عبرَ

دولته الفاضلة، وتعد شخصية الإمام علي (عليه السلام) بمسؤوليتها الفكرية وسلوكها العملي خير مثال لقيام حكومة الله في الأرض حيث تطابق في حكمه القول مع الفعل فيقول (عليه السلام) في بعض كلماته: «وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْمَغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ، وَلا الْجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِهِ وَلا الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ وَلا الْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ وَيَقِفَ بِهَا دُونَ الْمَقَاطِعِ وَلا الْمُعَطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الْأُمَّةَ»[٢].

وكذلك قوله (عليه السلام): «واللهِ جَعَلَني إماما لِخَلقِهِ فَفَرَضَ عَلَيَّ التَّقديرَ في نَفسي ومَطعَمي ومَشرَبي ومَلبَسي كَضُعَفاءِ النّاسِ كَي يَقتَدِيَ الفَقيرُ بِفَقري ولا يُطغِيَ الغَنِيَّ بغِناه»[٣].

وحتى في تعامله مع أعدائه ففي معركة صفين رفض أن يقطع الماء عن جيش معاوية ويعاملهم بالمثل فقال مولانا (عليه السلام): «لا وَاللهِ لا أُكافِئُهُم بِمِثلِ فِعلِهِم»[*] نجد في زمن حكم الإمام في حالات إعلان الطوارئ لا نرى اعتقالات عشوائية ولا أحكام عرفية ولا تفتيش مفاجئ ومداهمات للبيوت وكذلك لم يتبع الإمام أسلوب التقييد والإقامة الجبرية حتى مع أعدائه.

أما السياسة الإعلامية لحكومته فيقول الإمام (عليه السلام): «وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى أَلاَّ يُطْرُوكَ وَلاَ يُبَجِّحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْاِطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ وَتُدْنِي مِنَ الْعِزَّةِ»[٤].

على وفق هذا الخطاب أمكن للإمام (عليه السلام) أن يؤسس أهم المبادئ الواقعية لحقوق المجتمع وحماية هويته في خطاب الإعلام

الإسلامي في الدولة التي حكمها مدة أربع سنوات وأهم هذه المبادئ مكاشفة الأمة بما يدور في أروقة القرار السياسي الإسلامي ومصارحة الطبقات الشعبية جميعها بما يجول في خاطر القيادات من أهداف وطموحات تتصل بالإمامة.

وقد اهتم الإمام (عليه السلام) بتنظيم الشؤون الداخلية للدولة فقد أسس نظام الشّرَطة لحماية المجتمع الإنساني من الظلم والجور على أفراده وعَيّن أول رئيس للشّرَطة، وأهم المبادئ السياسية المتعلقة بالشؤون الداخلية التي كانت متبعة في عهده المساواة في العطاء والمساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق والواجبات.

وأقام (عليه السلام) في زمن حكمه نظام (التكافل) أو ما يسمى بـ(الضمان الاجتماعي) فقد كان يرعى ويهتم بنفسه بالأيتام والأرامل والمسنين والعجزة ولا ننسى قصته مع الشيخ الكبير الذي كان يرعاه ويطعمه بيده الكريمة وهذا يُعد القمة في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي.

وضَمِنَ هذا النظام الحياة الكريمة للجميع على حد سواء لا فرق بين المسلم وغيره والشاهد على ذلك حين رأى شيخا كبيرًا مكفوف البصر يستعطي في الأسواق. وحين سأل من هذا؟ قيل له إنّه نصراني فأنكر عليهم هذا القول وأمر أن يجرى له نصيب من بيت مال المسلمين.

وأيضًا إصلاحاته القضائية فقد كان القضاء في تلك الحقبة يتمتع بالعدالة والحرية في إصدار الأحكام ولا يخضع لأي ضغوطات.

وكان المجتمع الإنساني بكافة شرائحه يتمتع بحرية في مختلف النواحي مثل الحرية في القول وحرية النقد حتى أنظمة السجون

فقد وضع نظاما مميزا لم يشهد له تاريخ الحكومات والدول مثيل، إذ صنف السجون إلى طبقات يسجن فيها المجرمون كل حسب جنايته وغير ذلك من الإنجازات الكثيرة التي تحتاج إلى موسوعات للبحث والدراسة في تلك الحقبة.

فخلافة الإمام علي (عليه السلام) كانت حافلة بكثير من الإنجازات بالرغم من عمرها القصير وكانت مثالًا للعدل الإلهي في الأرض في الحفاظ على الحقوق ونحن اليوم في القرن الواحد والعشرين بأمس الحاجة لمثل هذه القيادات لما تعانيه شعوب العالم لاسيما الشعوب الإسلامية من ظلم واضطهاد.

وسأحاول في هذه العجالة الإشارة إلى أثر فكر الإمام (عليه السلام) وسلوكه في تأسيس الحضارة الإسلامية وتشييدها عبر بلورة هوية أفراد المجتمع، ومثلما يلي:

المطلب الأوّل: الأثر الفكري للإمام علي (عليه السلام) في حماية المجتمع

أولًا: السياسة المالية وحقوق الأفراد

كانت السياسة المالية التي انتهجها الإمام (عليه السلام) امتداد لسياسة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) الذي عنى بتطوير الحياة الاقتصادية، وإنعاش الحياة العامة في جميع أنحاء البلاد، حتى لم يبق فقير أو بائس أو محتاج، وذلك بتوزيع ثروات الأمة توزيعًا عادلًا على الجميع.

ومن مظاهر هذه السياسة هي:

١. المساواة في التوزيع والعطاء:

فليس لأحد على أحد فضل أو امتياز، وإنما الجميع على حدٍّ سواء، فلا فضل للمهاجرين على الأنصار، ولا لأسرة النبي (صلى الله عليه وآله) وأزواجه على غيرهم، ولا للعربي على غيره.

وقد أثارت هذه العدالة في التوزيع غضب الرأسماليين من القرشيين وغيرهم، فأعلنوا سخطهم على الإمام (عليه السلام)، وقد خفت إليه جموع من أصحابه تطالبه بالعدول عن سياسته فأجابهم الإمام (عليه السلام): «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ، أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا، وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ، وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ»(٥).

فكان الإمام (عليه السلام) يهدف في سياسته المالية إلى إيجاد مجتمع لا تطغى فيه الرأسمالية، ولا تحدث فيه الأزمات الاقتصادية، ولا يواجه المجتمع أي حِرمان أو ضيق في حياته المعاشية.

وقد أدت هذه السياسة المشرقة المستمدة من واقع الإسلام وهَدْيِهِ إلى إجماع القوى الباغية على الإسلام أن تعمل جاهدة على إشاعة الفوضى والاضطراب في البلاد، مستهدفة بذلك الإطاحة بحكومة الإمام (عليه السلام).

٢. الإنفاق على تطوير الحياة الاقتصادية:

إنشاء المشاريع الزراعية، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي الذي كان من أصول الاقتصاد العام في تلك العصور.

وقد أكد الإمام (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر على رعاية إصلاح الأرض قبل أخذ الخراج منها.

فيقول (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلً»(٦).

لقد كان أهم ما يعني به الإمام

(عليه السلام) لزوم الإنفاق على تطوير الاقتصاد العام، حتى لا يبقى أي شبح للفقر والحرمان في البلاد.

٣. عدم الاستئثار بأي شيء من أموال الدولة:

فقد تحرج الإمام (عليه السلام) فيها كأشد ما يكون التحرّج، وقد أثبتت المصادر الإسلامية كون العاقل يحتاط لنفسه ودينه، فقد وفد عليه أخوه عقيل طالبًا منه أن يمنحه الصلة ويُرَفّهُ عليه حياته المعاشية، فأخبره الإمام (عليه السلام) أن ما في بيت المال للمسلمين، وليس له أن يأخذ منه قليلًا ولا كثيرًا، وإذا منحه شيء فإنه يكون مختلسًا.

وعلى أي حال فإنّ السياسة الاقتصادية التي تَبنّاها الإمام (عليه السلام) قد ثقلت على القوى المنحرفة عن الإسلام، فانصرفوا عن الإمام وأهل بيته (عليهم السلام)، والتحقوا بالمعسكر الأموي الذي يضمن لهم الاستغلال، والنهب، وسلب قوت الشعب، والتلاعب باقتصاد البلاد.

ثانيًا: السياسة الداخلية وحماية المجتمع من الاعتداء على حقوقه.

عنى الإمام (عليه السلام) بإزالة جميع أسباب التخلف والانحطاط، وتحقيق حياة كريمة يجد فيها الإنسان جميع متطلبات حياته، من الأمن والرخاء والاستقرار، ونشير فيما يأتي إلى بعض مظاهرها:

١- المساواة: وتجسّدت بـ:

أ- المساواة في الحقوق والواجبات.

ب- المساواة في العطاء.

ج- المساواة أمام القانون.

وقد ألزم الإمام (عليه السلام) عُمّاله وَوُلاته بتطبيق المساواة بين الناس على اختلاف قوميّاتهم وأديانهم، فيقول (عليه السلام) في بعض رسائله إلى عماله: «**وَاخْفِضْ لِلرَّعِيَّةِ جَنَاحَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ،**

وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، وَالإِشَارَةِ وَالتَّحِيَّةِ، حَتَّى لاَ يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ، وَلاَ يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ»[٧].

٢. الحرية في منح الحقوق الذاتية لكل الأفراد من دون تميز:

يجب أن تتوفر للجميع، شريطة أن لا تستغلّ في الاعتداء والإضرار بالناس، وكان من أبرز معالمها هي الحُرّية السياسية، ونعني بها أن تُتَاح للناس الحرية التامة في اعتناق أي مذهب سياسي من دون أن تفرض عليهم السلطة رأيا معاكسًا لما يذهبون إليه، وقد منح الإمام (عليه السلام) هذه الحرية بأرحب مفاهيمها للناس، وقد منحها لأعدائه وخصومه الذين تخلفوا عن بيعته فلم يجبرهم الإمام (عليه السلام)، ولم يتخذ معهم أي إجراء حاسم كما اتخذه أبو بكر ضده حينما تَخلّف عن بيعته، فكان الإمام (عليه السلام) يرى أن الناس أحرار، ويجب على الدولة أن توفر لهم حريتهم ما دام لم يخلّوا بالأمن، ولم يعلنوا التمرد والخروج على الحكم القائم، وقد منح (عليه السلام) الحرية للخوارج، ولم يحرمهم عطاءهم مع العلم أنهم كانوا يشكلون أقوى حزب معارض لحكومته، فلما سَعوا في الأرض فسادًا، وأذاعوا الذعر والخوف بين الناس انبرى إلى قتالهم حفظًا للنظام العام، وحفاظًا على سلامة الشعب.

ثالثًا: الدعوة إلى وحدة الأمة لحماية حقوقها

جهد الإمام كأكثر ما يكون الجهد والعناء على العمل على توحيد صفوف الأمة ونشر الأُلفة والمحبة بين أبنائها، وعدَّ الإمام علي (عليه السلام) الأُلفة الإسلامية من نعم الله الكبرى على هذه الأمة فيقول (عليه السلام): «إِنَّ اللهَ سُبحانَهُ قَدِ امتَنَّ عَلى جَماعَةِ هذِهِ الأُمَّةِ فيما عَقَدَ

بَينَهُم مِن حَبلِ هذِهِ الألفَةِ الَّتي يَنتَقِلونَ في ظِلِّها، ويَأوونَ إلى كَنَفِها، بِنِعمَةٍ لا يَعرِفُ أحَدٌ مِنَ المَخلوقينَ لَها قيمَةً، لِأَنَّها أرجَحُ مِن كُلِّ ثَمَنٍ، وأجَلُّ مِن كُلِّ خَطَرٍ»[٨].

فقد عنى الإمام (عليه السلام) بوحدة الأمة، وتبنّي جميع الأسباب التي تؤدي إلى تماسكها واجتماع كلمتها، وقد حافظ على هذه الوحدة في جميع أدوار حياته، إذ ترك حَقّه وسَالَمَ الخلفاء صِيانة للأمة من الفرقة والاختلاف.

رابعًا: تربية الأمة في رعاية أفرادها وتماسكهم

لم يعهد عن أحد من الخلفاء أنّه عنى بالناحية التربوية أو بشؤون التعليم كالإمام (عليه السلام) وإنما عنوا بالشؤون العسكرية، وعمليات الحروب، وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية، وبسط نفوذها على أنحاء العالم.

وقد أولى أمير المؤمنين (عليه السلام) عناية كبيرة بهذا الأمر، فاتخذ جامع الكوفة معهدًا يلقي فيه محاضراته الدينية والتوجيهية.

وكان (عليه السلام) يشغل أكثر أوقاته بالدعوة إلى الله، وإظهار فلسفة التوحيد، وبَثّ الآداب والأخلاق الإسلامية مستهدفا من ذلك نشر الوعي الديني، وخلق جيل يؤمن بالله إيمانا عقائديًّا لا تقليديًّا.

فقد كان الإمام (عليه السلام) المؤسس الأعلى للعلوم والمعارف في دنيا الإسلام، وقد بذل جميع جهوده على إشاعة العلم ونشر الآداب والثقافة بين المسلمين، وكان دومًا يذيع بين أصحابه قوله: «سَلوني قَبلَ أن تفقدوني، سَلوني عن طُرق السَّماء، فإني أبصَرُ بها من طُرُق الأرض»[٩].

المطلب الثاني: الأثر الفكري للإمام علي (عليه السلام) في الاستقرار السياسي المجتمعي

قدمت حكومة الإمام علي (عليه السلام) أنموذجًا في الحكم والإدارة لم يشهد له التاريخ مثيلًا، إلا في عهد الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، فقد كانت تجربته (عليه السلام)، مليئة بالدروس والعبر على الرغم من قصر مدتها، ذلك أنها دخلت في مخاض عسير، وفي تجارب جمّة، لم تتوفر لأية حكومة أو لأي كيان سياسي عبر تاريخ الحكومات والدول في العالم، فأصبحت هذه التجربة الفريدة من نوعها تمّد الباحثين الإسلاميين بل وغير الإسلاميين بالدروس والعبر الكثيرة في فن الإدارة والتعامل مع الأزمات.

وقبل أن نتناول هذا الموضوع نشير إلى تعريف مصطلح «عدم الاستقرار» في المفهوم السياسي، ولا نعني بالاستقرار، هو عدم وجود المشاكل والأزمات في حكومة ما، بل الاستقرار يعني مواجهة الحد الأقصى للحوادث والأزمات، مع قدرة الحفاظ على الكيان السياسي، والاستمرارية في الحكم، وعدم تزلزل أركان النظام السياسي للدولة في أي حال من الأحوال.

أما «عدم الاستقرار» فيعني عكس ذلك تمامًا، أي إن الحكومة غير المستقرة، هي الحكومة التي تنهار أمام الحوادث والأزمات وتفقد قدرة استعادة السيطرة على الوضع وهي على ما يلي:

أوّلًا: أسباب عدم الاستقرار في المجتمع الكوفي

كان الإمام عليه السلام (عليه السلام) يعتمد اعتمادًا كليًا على أفراد رعيته، وكان يعدهم الذراع الأيمن لحكومته، فكان يقول لهم: **«اني انتخبت الكوفة مركزًا للخلافة لعلمي بولائكم ومحبتكم للنبي صلى الله عليه وآله..»**، لكن لم يستمر هذا الولاء من قبل أهل الكوفة، بل

انقلب إلى فتن وحروب، ولم تكن الكوفة وحدها تختص بولائها للإمام (عليه السلام)، بل امتد ذلك إلى سائر البلدان. وقبل أن نتطرق إلى عوامل عدم الاستقرار في حكومة الإمام علي (عليه السلام)، يجب أن نُنبّه إلى أنّ هناك عدة عوامل أخرى، وأكثر من أرضيّة واحدة لعدم الاستقرار آنذاك، ولكن الأمر الملفت للانتباه هو اجتماع هذه العوامل مع بعضها وتأثيرها المضاعف في الأمن والاستقرار.

أما بالنسبة لهذه المؤثرات والأسباب فتنقسم إلى داخلية وخارجية وهي على ما يلي:

١. الأسباب الداخلية:

هي التي نشأت من داخل المجتمع جراء أسباب كثيرة فكانت هي من أبرز بواعث عدم الاستقرار، مثل التركيبة النفسيّة والاجتماعية والاتجاه المادي والنزعة المادّية السائدة آنذاك، ففي المجال الإداري كان الإمام يفقد كثيرًا من الكادر الإداري الأمين الذي من الممكن أن يعتمد عليه، لأن الاتجاهات والوجوه البارزة إبان خلافة الرسول (صلى الله عليه وآله) وما بعدها شابها التغيير في الرؤى والمصالح، فتحولت من تمثيل المبادئ إلى تمثيل المصالح المادية والدنيويّة والتكالب على السلطة.

ومن جانب آخر فإن الحقبة التي سبقت خلافة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وبالذات في الأيام الأخيرة لعثمان، تركت آثارها السلبيّة في المجتمع الإسلامي، فخلقت الفتن بأنواعها كافة، وعملت على إيجاد الانقسام بين المسلمين. فالسياسات القمعية والتعسفية التي اتبعها ضد أصحاب النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وضد سائر المسلمين في الأمصار، والاستئثار بأموال المسلمين للمصالح الشخصيّة

والأسرية، وتنصيب الولاة غير الجديرين، وغيرها، كانت من أهم تلكم العوامل الداخلية.

ومن جانب آخر فإن نزوح المعارضة إلى مركز الخلافة وإجماعهم على قتل عثمان بدون وجود أي مقاومة تذكر، هو بحد ذاته يشكل دليلًا صارخًا على وجود الانحراف في خلافة عثمان، فكان مقتله قضيّة أخرى ومؤشرًا لتفاقم الوضع. ففي مثل هذه الظروف تسلّم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، زمام الخلافة الإسلاميّة، فهو (عليه السلام) كان يواجه مخلفات الوضع القديم، ومتطلبات الوضع الجديد، على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال داخل حكومته.

٢. الأسباب الخارجيّة:

نقصد بها، موجات الحروب والفتن التي تمثلت بحروب الفئات الثلاث وتآمرها ضد أمير المؤمنين (عليه السلام)، أعني القاسطين والمارقين والناكثين، واجتماع الطامعين والمنحرفين والمغرر بهم ضد الإمام وشنِّهم الحروب ضد حكومته الفتيّة، فكان الإمام لا يرى منفذًا إلاّ الدفاع وقتال هؤلاء، مع قلّة إمكانياته في العدّة والعدد، ومع فقدان روح الدفاع والقتال لدى جيشه. فهو يقول (عليه السلام): «**فَأَنتُم عِبادُ اللهّ، وَالمالُ مالُ الله يُقسَمُ بَينكُم بِالسَّوِيَّةِ لا فَضلَ فيهِ لِأَحَدٍ عَلى أَحَدٍ، ولِلمُتَّقينَ عِندَ الله غَدا أحسَنُ الجَزاءِ وأفضَلُ الثَّوابِ، لَم يَجعَلِ الله الدُّنيا لِلمُتَّقينَ أجرا ولا ثَوابا، فَإِنَّ عِندَنا مالًا نَقسِمُهُ فيكُم ولا يَتَخَلَّفَنَّ أَحَدٌ مِنكُم عَربِيٌّ ولا أَعجَمِيٌّ...**»[١٠].

يقول ابن أبي الحديد المعتزلي في هذا المجال: كان هذا الكلام يغضب المعارضين ويزرع في قلوبهم الضغائن والأحقاد تجاه الإمام أمير المؤمنين وبالنسبة لحالة الانسجام في صفوف

جيش الإمام (عليه السلام)، فقد ورد: إن أهل الكوفة ذهبوا مع الإمام إلى «صفين» أخوة منسجمين في نصرته (عليه السلام) ولما عادوا تحولوا إلى أعداء لدودين.

ثانيًا: العوامل القيميّة في بناء الفكر الإنساني لضمان حقوقه

كانت نظرة الإمام أمير المؤمنين (سلام الله عليه)، إلى المفاهيم السياسية نظرة قيمية، فهو على خلاف بقية الحكام والسلاطين، يجعل السياسة في خدمة الدين، وليس العكس ومن هذا المنطق، لم يستعن الإمام في تسيير شؤون حكمه وإدارته السياسية بأساليب المكر والخداع، كما كان يفعل الآخرون الذين يمكرون ويخدعون وينقضون العهد والميثاق، فكان واضحًا عدم تنازل الإمام عن مبادئه وقيمه في سبيل تحقيق الاستقرار لحكمه، إذن فإنّ السياسة والحكم ليسا هدفًا عند الإمام (عليه السلام)، بمقدار ما هما وسيلة للوصول إلى رضوان الله تعالى، فعلى سبيل المثال، عندما تولى الإمام الخلافة، بادر إلى عزل معاوية من بلاد الشام، في حين أشار إليه بعض وجوه القوم، أن يؤخر هذا القرار إلى حين، حتى تستقر حكومته ويأخذ بزمام الأمور جيدًا، وبعد ذاك بإمكانه عزله بمنتهى الهدوء وتفاديًا للأزمة، ولكن الإمام أبى أن يبقي معاوية يمثل الدولة الإسلامية ووالياً يتحمل مسؤوليته يومًا واحدًا.

وفي قضيّة أخرى أحسّ الإمام برائحة التآمر من جانب طلحة والزبير، فعندما أرادا أن يغادرا الكوفة قالا نريد الذهاب إلى العمرة، فقال لهم الإمام (عليه السلام) «إنما تريدان الغدرة».

هذا التعامل لا يجدي في عالم السياسة، فالساسة والحكام يقضون على معارضيهم بمجرد الظن،

فهم يمارسون العقوبة قبل وقوع الجريمة، فهذا معاوية يقول لشرطته: «خذوهم بالظنّة واقتلوهم بالتهمة»! فكانت تلك الأسس والمبادئ القيميّة والأخلاقية، والالتزام بها، تشكل مانعًا أمام تحقق الاستقرار السياسي بالمعنى الظاهري لحكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولكن في الواقع، هذا الأسلوب الفريد من التعامل مع المعارضين، كان بحد ذاته مؤشرًا واضحًا للاستقرار السياسي بالمعنى الحقيقي. وأكبر دليل تاريخي على ذلك، عدم وجود أي حركة معارضة في الدولة الإسلامية ضد حكم الإمام (عليه السلام)، وما حصل ليس لسياساته الداخلية، بل لأهداف شخصية واضحة، مثل قضية «قميص عثمان» أو الطمع بالخلافة من قبل طلحة والزبير، بينما القاعدة الجماهيرية أو ما يسمى بـ (الشارع العام)، كان يرى في حكم أمير المؤمنين (عليه السلام)، كل الإنصاف والعدل والكرامة.

هذه الحقيقة أقرّ بها المؤرخون المسلمون وحتى غير المسلمين في دراستهم للحقبة السياسية التي تلت عهد الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله).

وبمعنى آخر؛ لو لم يخرج طلحة والزبير إلى البصرة، بطمعهم في الحكم، ولم ينخدع أنصاف المتدينين والمصلين بالمصاحف المزورة لعمرو بن العاص، لكان بإمكان الإمام علي (عليه السلام) أن يوفر أروع أجواء الأمن والاستقرار في الدولة الإسلامية، وتكون المثال والأنموذج لنا ولكل العالم.

المطلب الثالث: الأثر السلوكي الواقعي للإمام علي (عليه السلام) في الحفاظ على هوية المجتمع:

أوّلًا: تكامل حقوق الإنسان

تتجاذب الإنسان التوجهات

والنظريات السياسية المتعددة الصادرة عن الشرق والغرب بما تحويه مضمون السياسة من القدرة على إدارة دفة الحكم وتسيير شؤون الناس، ومما يلفت نظر الإنسان -أيّ إنسان- سيرة أمير المؤمنين ومولى الموحدين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في إدارته البلاد الإسلامية التي كانت آنذاك تضم أكثر من خمسين دولة حسب التقسيمات الحالية، بمعنى أنها دولة عظمى عددًا وعدة.

لكن لماذا حكومة علي (عليه السلام)؟

ولماذا سياسة علي (عليه السلام)؟

ولماذا إدارة علي (عليه السلام)؟

ولماذا... يأتي جواب ذلك في أمرين:

الأمر الأول: أن عليًا (عليه السلام) مع القرآن والقرآن مع علي (ومنه استمد فكره):

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «**الله أكبر.. الحمد الله الذي أنزل الآيات البينات في أبي الحسن والحسين**» فهو الترجمان الحق للدين ولحكومة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولخلافة الله سبحانه في الأرض.

الأمر الثاني: مواجهة ما جرى في أيام حكومته وخلافته من أحداث جسام وفتن كبرى على الإسلام:

قدرته الفائقة على إبطال مفعول تلك الفتن وفضح أصحابها للتاريخ والأجيال، فلا نجد مثيله لا في التاريخ الغابر ولا الحاضر، أطوِ ما شئت وكيفما شئت من صفحات التاريخ، لن تجد مثل المزايا والصفات الرائعة والناصعة في جبين الدهر إلا في حكومته وحكومة أخيه رسول الله (صلى الله عليه وآله) من قبله.

وهنا سنذكر بعض تلك المزايا التي -بالفعل وبالقوة- تمثل خلافة

الله سبحانه في الأرض، فمنها:

١- الأمن الاقتصادي لضمان الحياة الكريمة للأفراد:

ورد عن أمير المؤمنين أنه قال: «أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ وَأَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ، وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ من لَا عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ أو لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ»[١١]؟ وكلمة (لعل) هي محور الحديث، إذ ذكر الإمام (عليه السلام) ذلك وهو مقيم بالكوفة عاصمة الدولة الإسلامية آنذاك، التي ينقل أرباب التاريخ أنها كانت تضم أربعة ملايين نسمة. وهذا يعني أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان متأكدًا وقاطعًا من عدم وجود الجائع في الكوفة الحاوية لهذا العدد الكبير والدليل قوله (لعل)، وهل هذا يدل على وجود جائع أو محتاج في الحجاز أو اليمامة في ظل حكومته؟ الظاهر أيضًا من ذات الكلمة (لعل) أنه لا وجود لهذا الوصف في الواقع الخارجي لصدور ذلك من ثنايا المعصوم، والفرق ظاهر، وأن معناها ومرادها حين تصدر عنه (عليه السلام) وهو العالم بأمر الناس والولي والخليفة من الله جل وعلا عليهم، فقوله (لعل) يبدو منه أيضًا عدم الوجود. فهل ترى في جبين التاريخ أو في الحال الحاضر، وهل سمعت أُذُناك أو رأت عيناك دولة تضم أربعة ملايين نسمة لا يوجد فيها فقير أو محتاج أو من لا يملك منزلًا أو دابةً أو طعامًا أو غير ذلك، بل ربما يمكن القول ويصح أن هذا لا يمكن تعقله، لا أقل في زمننا الحاضر، بل حتى في مستقبلنا القريب! ومما يؤكد رغد العيش تحت ظل حكومته الإلهية قوله (عليه السلام): «مَا أصبحَ بالكوفةِ أحدٌ إلّا ناعِمًا، وأنَّ أدناهُم منزلةً مَن

يأكلُ البرَّ، ويجلسُ في الظّلِّ، ويشربُ مِن ماءِ الفُراتِ»[١٢].

٢- تميز الحرية في حكومته (عليه السلام)

كانت الحرية في عهد الأمير مبسوطة كل البسط وعلى المستويات كلها، سواءً الحرية العقائدية أم الثقافية أم السياسية، مبنية على أسس منها «**لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا**» و«**الناس إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق**»[١٣] ولم يكن لها قيد أو شرط سوى (مالم تمس حريات الآخرين) وكنماذج لذلك:

الأنموذج الأول: الحرية السياسية

فقد ورد أن الإمام علي (عليه السلام) لم يقطع عطاء الخوارج من بيت المال على أنهم يمثلون المعارضة، وكذلك ما نقله التاريخ أن عمر بن حريث مع سبعة نفر لما خرجوا إلى مكان يسمى الخورنق فخرج إليهم ضب وبايعوه بإمرة المؤمنين! ناكثين بذلك بيعة الإمام (عليه السلام) مستهزئين[١٤]، ثم افلتوه فقدموا المدائن والإمام (عليه السلام) يخطب في المسجد، فلما دخلوا نظر إليهم أمير المؤمنين (عليه السلام) من فوق المنبر وقد قطع حديثه فقال: «**أيها الناس إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أسر إلي ألف حديث... وأني سمعت الله جل وعلا يقول ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ وأني أقسم بالله ليبعثن يوم القيامة ثمانية نفر يدعون بإمامهم وهو ضب ولو شئت أن أسميهم لفعلت، فسقط عمر بن حريث على الأرض حياء ولؤمًا**»[١٥].

فأنظر كيف تعامل زعيم دولة عظيمة مع أفراد ونماذج مثل عمر بن حريث وغيرهم، فبدلًا من أن يعاقبهم ويخزيهم أمام الملأ، فسح لهم أجواء الحرية ليبدوا آراءَهم بكل حرية شريطة أن لا يلحقوا الضرر

بالآخرين.

الأنموذج الثاني: حرية المعتقد

كان اليهود والنصارى والمخالفين لإمامته (عليه السلام) ينعمون بحريتهم ويمارسون طقوسهم الدينية، فها هو (عليه السلام) الرئيس الأعلى للبلاد يدعو المسلمين إلى أن يقيموا نوافل شهر رمضان فرادى كما أمر بها النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) ولكن بعض المسلمين خالفوه وخرجوا بمظاهرات ضده (عليه السلام)، فلم يجبرهم لا بالقوة ولا بغيرها على اتباع أمره بل أمر أن يتركوا ليفعلوا ما يشاؤون!! وهناك نماذج كثيرة تمثل صورًا بل أروع صور الحرية التي لم نسمع أو نرى لها مثيلًا لا في بطون الكتب ولا في بلدان الحرية والديمقراطية ولا في غيرها، حرية لا تطبق إلا عند أولياء الله وخلفائه.. فأين الساسة من هذه الصفات والميزات العظيمة؟

ثانيًا: بيان حقوق الرعيّة وترصينها

استطاع الإمام عليٌّ (عليه السلام) أن يبلور حقوق الرعية قولًا وفعلًا وصياغتها بصياغة حضارية تنسجم مع جميع المعطيات الفكرية، فها هو يُشير إلى تلكم الحقوق بما جاء في عهده (عليه السلام) لمالك الأشتر:

«ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلَاةِ قَبْلَكَ وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسُنِ عِبَادِهِ فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ بالقصد فيما تجمع وما ترعى به رعيتك، فَامْلِكْ هَوَاكَ وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ

بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ وَيُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلِ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللهُ فَوْقَ مَنْ وَلَّاكَ»(١٦).

لقد كنت عظيمًا في وصيتك، وكيف لا تكون؛ لأنّ هذه الكلمات جاءت من أجل الناس وإنصاف حقوقهم وبعيدًا من النزعات العنصرية، ويدعو فيها إلى التعايش السلمي، وإعطاء الحقوق من دون تفريق في الدين أو النزعة، وإنّ هذا الدرس البليغ الذي دونه أمير المؤمنين (عليه السلام) في سجل التاريخ المشرق للإسلام بقي شامخًا على مر العصور، ودرسًا بليغًا في حقوق الإنسان، التي نادى بها علي بن أبي طالب (عليه السلام) منذ ذلك الوقت وقد سبق زمانه، ونظريةً أخلاقيةً كبرى بوجه سياسات أزمنة العنف ونظرياتها ومدارسها ومناهجها، وما فيها من التسلط والبطش وسفك الدم وعدم المساواة بين البشرية وبذلك فإنّه (عليه السلام) زرع البذرة الأولى في مكافحة التعصب العنصري أو المذهبي، إذ إنّ النظرة المذهبية المتطرفة كانت من الأسباب المؤدية إلى تصعيد الصراع بين الفرق المختلفة على مستوى الديانات الإسلامية أو غيرها، وقد كان من نتائج التعصب المذهبي المتشدد بروز منظمات إرهابية تحت أسماء عديدة والدين منها براء؛ لأنها جاءت لإرهاب الفكر، ومصادرة حرية الإنسان، وإزهاق روح الإنسان نفسه، ولقد دفعت المصالح الخاصة للقوى الشريرة إلى استثمار

الشعارات والمقولات الدينية الملصقة زورًا في الدين لنيل مكاسب من وراء ذلك مثلما كان ذلك في الحروب الصليبية التي استمرت طويلًا، وإنّ التاريخ يعيد نفسه فلا تزال بعض الدول الإسلامية والعربية كالعراق يعيش هذا التوجه المتشدد والذي يبتعد من مبادئ الإسلام والدين الحق التي كان مثلها الأعلى الرسول الأكرم (صلى الله علية وآله) ووصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) موضوع البحث الذي انعقد البحث لأجله، وفي الوقت نفسه هنالك توجه آخر يمثل الخط المعتدل والمتمثل بالمرجعيات الدينية الشرعية والتي تؤيد فكرة أمير المؤمنين (عليه السلام) ونظريته، التي تحدثنا فيها في موضوع البحث وتريد أن يعمّ السلام والرفاهية لعموم الشعوب، وترفض سياسة العنف والتعصب، وتؤيد سياسة الانفتاح وإشاعة روح المحبة والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ولقد كانت نظرة الإمام بمواجهة مشكلة العصبية والسلطة والتسلط حينذاك نظرة ثاقبة وتاريخية شاملة، لمعالجة كل المشاكل التي قد تنشب بين المذاهب والملل المختلفة فقدم دستورًا أخلاقيا رفيع المستوى يرتقي بالإنسان إلى تحقيق حياة أفضل وتحقيق حقوقه المشروعة من دون انتقاص من قيمته وكيانه وحريته الشخصية وكذلك انتهج النظام السياسي المنهجي لحل كل مشكلات العلاقات بين القوى والفصائل والأطراف المختلفة أيدلوجيًا وسياسيًا وكان يرتكز على ركنين:

١- ترصين المجتمع من الناحية الايدلوجية والسياسية

ركز على الأخوة الايدلوجية والسياسية وذلك يتضمن وحدة المنطلقات ووحدة العلاقة وما

يترتب على ذلك من تضامن.

٢- رفض التسلط العنجهي الظالم

وهو الأهم فهو محاربة السلطة العنجهية، وان الإنسان من مذهب آخر أو طائفة يضاهي الإنسان في الخلق وليس ثمة ما يتعالى به عليه فتكون للإنسان صاحب السلطة حجة القمع والاستبداد والاستغلال ولقد كان تأكيد الإمام على فكرة النظير في الخلق تضاهي فكرة الركن الأول (الأخوة في الدين) وتضع أساسا للديمقراطية في العلاقة بين جميع البشر من مختلف الملل والنحل والأحزاب والطوائف والأقليات القومية، وتحدد إطار الحقوق بحرية الاعتقاد وتلك الحرية التي لا يمكن ردعها وقهرها، ومن المؤسف حقًّا أن نجد أن أبناء الدين الواحد قد يختلفون ويتفرقون في زمان أو مكان ما لسبب أو لآخر، وهذا بعيد كل البعد من نظرية الإمام العادلة في هذا المجال وهي مستندة إلى تعاليم السماء ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[١٧].

الخاتمة ونتائج البحث

من الطبيعي أن يكون لكل بحث مجموعة من النتائج والمعطيات التي أفرزتها معايير البحث العلمي وتوصل إليها الباحث وكما يلي:

أولًا: تُعد السياسة العلوية المثالية متمثلة بأمير المؤمنين (عليه السلام) نواة النظام الحضاري والمعرفي في الميادين الحياتية المختلفة.

ثانيًا: استطاعت السياسة العلوية - فكرًا وسلوكًا - أن تزرع في قلب المسلمين بل البشرية أجمع مفاهيم صيرورة النظام الحضاري لمستقبل الأمة.

ثالثًا: رسخّت سياسة الإمام علي (عليه السلام) المثالية أنظمة حقوق

الإنسان ومبادئها وما يترتب عليها من آثار ومعطيات ومساندة التعايش الإنساني.

رابعًا: لم تأتِ -إلى يومنا هذا- سياسة استطاعت إعطاء صورة واضحة لقيم الإنسان ومبادئه كما أعطتها الحكومة العلوية من دون تمييز بين أفراد المجتمع.

خامسًا: تبلورت معالم الامام علي (عليه السلام) وأدواره عبر سلوكه (عليه السلام) وما أوصى به بعض أصحابهِ، أمثال عهده لمالك الأشتر.

سادسًا: لعل أبرز ما نظّره وشرعه أمير المؤمنين (عليه السلام) فكرًا وسلوكًا في حكومته هو قوله المشهور: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ».

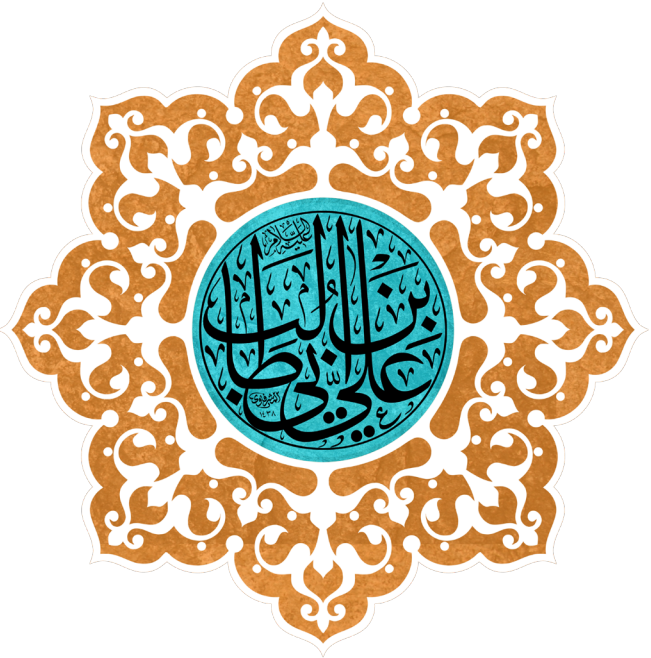

الهوامش

١. آل عمران/ ١١٠.

٢. نهج البلاغة، جمع وترتيب الشريف الرضي، تح: محمد عبده، المطبعة: النهضة- قم، ط ١، ت، عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله): ١٤١٢ هـ: ١٨٩ خطبة ١٣١.

٣. الوافي، الفيض الكاشاني، طبع ونشر: دار علقمة- قم، ط ١، ت: ١٤٢٨ هـ: ٣/ ٦٥٦.

*. المصدر نفسه.

٤. جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي، المطبعة: زنكن- قم، ط ٣، ت: ١٤٢٣ هـ: ١٧/ ٣٣٢.

٥. مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي، طبع: دار الرضا- قم، ط ١، ت: ١٤٢١ هـ: ٩/ ٤٧٦.

٦. مستدرك الوسائل، الميرزا حسين النوري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط ١، ت: ٢٠٠٧ م: ١٣/ ١٥٤.

٧. نهج البلاغة، جمع وترتيب الشريف الرضي، عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله): ٣/ ٧٦.

٨. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، طبع ونشر: مؤسسة آل البيت- قم، ط ٢، ت: ١٤٢٩ هـ: ٤/ ٤٥٦.

٩. الفوائد الطوسية، الحر العاملي، مكتبة الهلال- قم، ط ٣، ت: ١٤٣١ م: ٢٦٨.

١٠. الصحيح من سيرة الإمام علي، مرتضى العاملي، دار الزهراء- قم، ط ١، ت: ١٤٣١ هـ: ٢٠/ ١٦.

١١. نهج البلاغة، جمع وترتيب الشريف الرضي، عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله): ١٤١٢ هـ: ٣/ ٧٢.

١٢. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر اشوب، المطبعة: الحيدرية- النجف، بلا ط، ت: ١٩٥٦ م: ١/ ٣٦٨.

١٣. نهج البلاغة، جمع وترتيب الشريف الرضي، عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله): ٣/ ٧٦.

١٤. من حياة الإمام علي(عليه السلام)، باقر شريف القرشي، دار صادق- قم، ط ٢، ت: ١٤٢٧ هـ: ١/ ٣٤٢.

١٥. الاختصاص، الشيخ المفيد، طبع ونشر: مؤسسة إحياء تراث الشيخ المفيد، ط ١، ت: ١٤٣١ هـ: ٦٤٥.

١٦. نهج البلاغة، جمع وترتيب الشريف الرضي، عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله): ٣/ ٧٨.

١٧. سورة الحجرات، آية: ١٣.

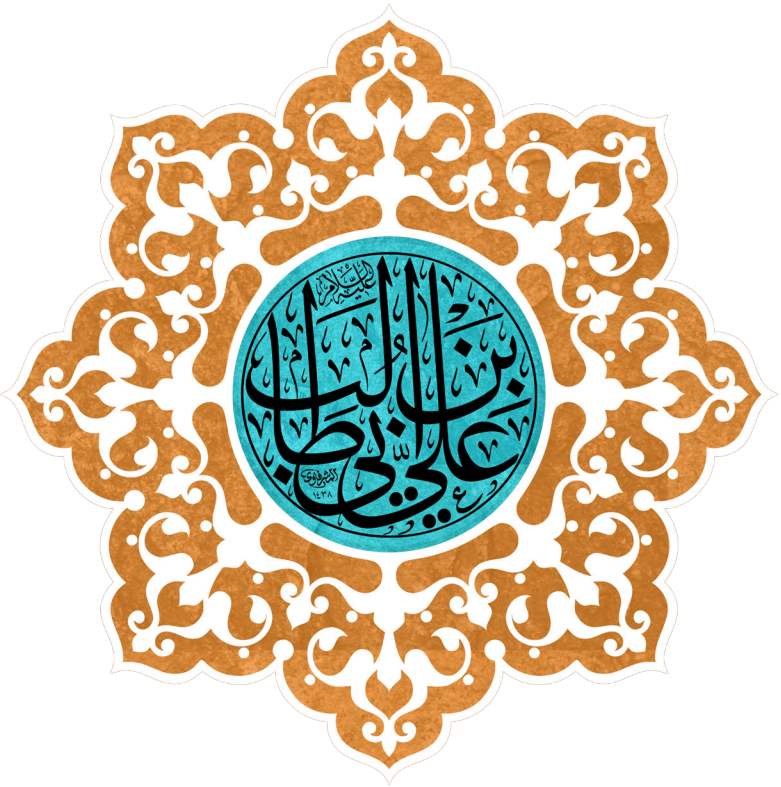

أهم المصادر والمراجع المعتمدة

خير ما نبتدئ به القرآن الكريم

١. الاختصاص، الشيخ المفيد، طبع ونشر: مؤسسة إحياء تراث الشيخ المفيد، ط١، ت: ١٤٣١ هـ.

٢. جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي، المطبعة: زنكن- قم، ط ٣، ت: ١٤٢٣ هـ.

٣. حقوق الإنسان عند أهل البيت: مركز المصطفى للدراسات الإسلامية: على الكوراني، ط١، عام ١٤٢٨هـ.

٤. الحريات العامة: ماهر صبري كاظم، مطبعة الكتاب، بغداد، ط، عام ١٤٣١هـ.

٥. تطور وثائق حقوق: غانم جواد، طبع ريد للنشر، عام ١٤٢٨ هـ، ط١.

٦. الصحيح من سيرة الإمام علي، مرتضى العاملي، دار الزهراء- قم، ط١، ت: ١٤٣١ هـ.

٧. الفوائد الطوسية، الحر العاملي، مكتبة الهلال- قم، ط ٣، ت: ١٤٣١ م.

٨. مستدرك الوسائل، الميرزا حسين النوري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط ١، ت: ٢٠٠٧ م.

٩. مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي، طبع: دار الرضا- قم، ط ١، ت: ١٤٢١ هـ.

١٠. من حياة الإمام علي، باقر شريف القرشي، دار صادق- قم، ط ٢، ت: ١٤٢٧ هـ.

١١. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر اشوب، المطبعة الحيدرية- النجف، (ب. ط)، ١٩٥٦م.

١٢. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، طبع ونشر: مؤسسة آل البيت - قم، ط ٢، ت: ١٤٢٩ هـ.

١٣. نهج البلاغة، جمع وترتيب الشريف الرضي، تح: محمد عبده، المطبعة: النهضة- قم، ط ١، ت، عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله): ١٤١٢ هـ.

١٤. نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان: السيد محمد الصدر، طبع دار ومكتبة البصائر، ط١، عام ١٤٣١ هـ.

١٥. الوافي، الفيض الكاشاني، طبع ونشر: دار علقمة- قم، ط ١، ت: ١٤٢٨ هـ.

١٦. بحار الأنوار، الشيخ محمد باقر المجلسي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان.

١٧. الخصال، الشيخ الصدوق، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٧، عام ١٤٢٦.

١٨. موسوعة الغدير، العلامة الأميني، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي، ط ٤،

١٤٢٧هـ.
١٩. شواهد التنزيل، الحاكم الحسكاني، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط ١، عام ١٤١١هـ.
٢٠. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي- بيروت ط١، ١٤٢٢هـ.
٢١. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر، عام ١٤١٥هـ.
٢٢. تفسير الثعلبي، الثعلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط ١، عام ١٤٢٢ هـ.
٢٣. الكافي، الكليني، مصادر الحديث الشيعية، عام ١٣٦٣ هـ.
٢٤. التهذيب، الطوسي، مصادر الحديث الشيعية، ط ٣، ١٣٦٤ هـ.
٢٥. الطرائق، لابن طاووس، مصادر الحديث الشيعية، عام ١٣٩٩ هـ.
٢٦. كشف الغمة، الاربلي، دار الأضواء للنشر والتوزيع، ط ٢.
٢٧. الإرشاد، الشيخ المفيد، دار الهدى، ط ١، ١٤٣١ هـ.
٢٨. الصحيح من سيرة النبي الأعظم، السيد مرتضى العاملي، المركز الإسلامي للدراسات بيروت- لبنان، ط٥، ١٤٢٧ هـ.
٢٩. علل الشرائع، الصدوق، منشورات الفجر، ط١، ١٤٢٨هـ.
٣٠. الفصول المهمة، لابن الصباغ، دار الحديث الثقافية للطباعة والنشر- قم، ط ١، عام ١٤٢٢هـ.
٣١. مناقب أمير المؤمنين، لابن المغازلي، دار الآثار- صنعاء، ط ١، عام ١٤٢٤هـ.
٣٢. كفاية الطالب، الشافعي، دار إحياء تراث أهل البيت- طهران، ط ٣، عام ١٤٠٤هـ.
٣٣. آمالي الصدوق، الشيخ الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٣٤ هـ.
٣٤. الفضائل، شاذان القمي، مصادر الحديث الشيعية، عام ١٣٨١ هـ.
٣٥. تفسير القمي، القمي، مصادر التفسير عند الشيعة ١٣٨٧ هـ.
٣٦. بشار المصطفى، الطبري، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٢، عام ١٤٢٢هـ.
٣٧. من كتاب خليفة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) محمد الريشهري- لندن- ١٨٥٠ نقلًا عن شبكة الأنترنت.
٣٨. الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، الأندلس، بيروت- لبنان، ٢٠١٠م.
٣٩. شبكة أنترنت.